



African Union
Reforms Engagements

AFRICAN UNION REFORM

إصلاح الاتحاد الأفريقي
مذكرة إحاطة لمشاركة الدول



initiatives for
human rights



المحتويات

1. معلومات أساسية 3
2. الفرص والتحديات أمام عملية الإصلاح الحالية 4
3. اعتراض الدول الأعضاء على اعتماد مقترحات الإصلاح، كما في فبراير 2024 6
4. التوصيات الموضوعية لعملية الإصلاح – التركيز على نظام حقوق الإنسان في أفريقيا 7

1. معلومات أساسية

1. في عام 2017، عهد الاتحاد الأفريقي إلى الرئيس بول كاغامي بمسؤولية قيادة إصلاح شامل للاتحاد.¹ وينصب تركيز هذه العملية لإصلاح الاتحاد الأفريقي على:²
 - أ) تبسيط أولويات الاتحاد الأفريقي إلى أربعة مجالات أساسية: السلام والأمن، والشؤون السياسية، والتكامل الاقتصادي، والتمثيل العالمي.
 - ب) إعادة تنظيم مؤسسات الاتحاد الأفريقي لتحقيق تلك الأولويات.
 - ت) ربط الاتحاد الأفريقي بمواطنيه.
 - ث) إدارة الاتحاد الأفريقي بكفاءة على المستويين السياسي والتشغيلي.
 - ج) تنفيذ استراتيجيات لتحقيق الاستقلال المالي والاستدامة.
2. قبل عملية الإصلاح هذه، كانت هناك عدة محاولات للإصلاح في الماضي، وأبرزها في عام 2007 بعد انعقاد لجنة رفيعة المستوى برئاسة البروفيسور أديبايو أديجي (Adebayo Adedeji) لتقييم هيكل ووظائف مفوضية الاتحاد الأفريقي لتحسين فعاليتها في الاضطلاع بمسؤولياتها.³
3. منذ عام 2017، ظل تركيز إصلاح الاتحاد الأفريقي وحتى الآن بشكل كبير على هيكل مفوضية الاتحاد الأفريقي، والتوظيف للهيكل الجديد وبعض أساليب عمل أجهزة صنع السياسات في الاتحاد الأفريقي مثل قمة الاتحاد الأفريقي والاجتماع التنسيقي مع المجموعات الإقليمية الاقتصادية.
4. تتعلق المرحلة الحالية من الإصلاح بمراجعة وتحديث ولاية وهيكل أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي الرئيسية. وتشمل هذه: الأجهزة القضائية والهيئات القانونية وهيئات حقوق الإنسان: اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛ ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته؛ ولجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي؛ والمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي المعني بالفساد، والبرلمان الأفريقي، ومجلس السلام والأمن، واللجان الفنية المتخصصة.

¹ كاغامي، بول. «ضرورة تعزيز اتحادنا». تقرير عن التوصيات المقترحة للإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي 29 (2017).

² كاغامي، رقم 1 المصدر أعلاه.

³ الاتحاد الأفريقي. «مراجعة حسابات الاتحاد الأفريقي». أديس أبابا (2007): 1.

2. الفرص والتحديات أمام عملية الإصلاح الحالية

5. تُمثل إصلاحات الاتحاد الأفريقي فرصة لتعزيز الاتحاد وضمان أن يكون للقارة الأفريقية إطار مشترك قوي ومناسب للتصدي بفعالية للتحديات المُعقدة في هذا العصر، والتي تحدث في سياقات الركود والصراعات والأوبئة. ويُمثل الإصلاح فرصة للتفكير في سبل تعزيز الاتحاد الأفريقي ليس على المستوى المؤسسي فحسب، ولكن أيضاً من الناحيتين الموضوعية والإجرائية.
6. توفر أجندة 2063 إطاراً موضوعياً يشتمل على معالم حاسمة، للأسف ظل تنفيذها ضعيفاً.4 ويندرج أضعف تنفيذ حتى الآن في إطار التطلع 1 بشأن بناء أفريقيا مُزدهرة على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة، وكذلك التطلع 3 بشأن الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون.⁵
7. لذلك من المُهم أن يتم بوضوح تحديد أهمية عملية إصلاحات الاتحاد الأفريقي الجارية لأجندة 2063، لا سيما فيما يتعلق بتحديات تقدير التكاليف وتنفيذ هذه الأجندة.
8. على الرغم من أن تقرير المراجعة لعام 2017 بقيادة الرئيس كاغامي وجد أن «التغيير في الاتجاه»⁶ اللازم لجعل الاتحاد الأفريقي أكثر أهمية يتطلب إعطاء المزيد من الأولوية للطموحات الواردة في أجندة عام 2063،⁷ فإن مقترحات الإصلاح المُقدمة من الاستشاريين ديلويت وتوش أفريقيا ومازويسا (Delloitte, Touche Africa and Maziwisa) لا تُظهر أي أسس منطقية بين توصيات الإصلاح وتحقيق تطلعات جدول أعمال 2063.
9. تتمثل إحدى الثغرات الرئيسية في جهود الإصلاح الحالية حتى الآن في نقص المشاورات مع أصحاب المصلحة المُهمين، بما في ذلك مستخدمي هيئات وأجهزة الاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية.
10. لم تُتَح للدول الأعضاء فرصة إجراء مشاورات على المستوى الوطني لإشراك المواطنين الأفارقة في توصيات الإصلاح. مع أن إحدى التوصيات الرئيسية لهذا الإصلاح هي تعزيز الصلة بين الاتحاد الأفريقي ومواطنيه، وذلك لزيادة أهمية الاتحاد لمواطنيه.⁸
11. علاوة على ذلك، لا يزال من غير الواضح مدى المشاورات التي أجرتها الجهات العاملة في مجال إصلاح الاتحاد الأفريقي (ديلويت وآخرون) مع أجهزة الاتحاد الأفريقي ووكالاته ومؤسساته.⁹
12. قد يسهم هذا النهج المُتمثل في نقص المشاورات مع أصحاب المصلحة في استمرار دورة الإصلاح في الاتحاد الأفريقي، لأنه قد لا يشارك أو يعكس بشكل كافٍ وجهات النظر والاحتياجات المتنوعة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء ووكالات ومؤسسات الاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها.

⁴ التقرير القاري الثاني للاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ أجندة 2063 الصادر في 2022. تظهر الدرجات أداء ضعيفاً أقل من 50% لمعظم الأهداف بموجب أجندة 2063. ومع ذلك، فإن خطة التنفيذ العشرية لأجندة 2063 التي نشرت في عام 2015 ستخضع للمراجعة العام المقبل في عام 2025.

⁵ على النحو الوارد أعلاه.

⁶ الاتحاد الأفريقي يبني اتحاد أفريقيا أكثر صلة 2017 ص 9.

⁷ على النحو الوارد أعلاه ، ص 10.

⁸ بول كاغامي ضرورة تعزيز اتحادنا تقرير حول التوصيات المقترحة للإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي 2016. 29 يناير 2017

⁹ معتكف لجنة الممثلين الدائمين (PRC) حول الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي وأجندة عام 2063 ، 8-11 يونيو 2023 ، كيغالي ، رواندا.

13. الآثار المالية المترتبة على الإصلاح على الدول الأعضاء غير واضحة. في حين يتمثل هدف الإصلاح في ضمان استقلال الاتحاد مالياً واستدامته هو موضع ترحيب، إلا أن هناك حاجة إلى تفكير نقدي حول ملكية الاتحاد من قبل جميع الدول الأعضاء الأفريقية. وهناك حاجة إلى معلومات دقيقة وواضحة عن المسؤوليات المالية للدول الأعضاء فيما يتعلق بمقترحات عملية الإصلاح، كما يتعين على الدول النظر في هذه الآثار داخلياً.

3. اعتراض الدول الأعضاء على اعتماد مقترحات الإصلاح، كما في فبراير 2024

14. في ضوء التحديات المذكورة أعلاه ومن أجل إتاحة الفرصة للمشاركة الهادفة في عملية الإصلاح وتوصياته، فإننا نعترض على اعتماد مقترحات الإصلاح كما قدمت، ونقترح ما يلي:
- (أ) منح الدول الأعضاء وقتاً لإجراء مشاورات على المستوى الوطني بشأن الإصلاحات المقترحة داخل الهياكل الحكومية ومع مواطنيها.
- (ب) إتاحة الفرصة للوحدة المعنية بالإصلاح لزيادة إشراك الدول الأعضاء بشأن مقترحات الإصلاح.
- (ت) التشاور مع وكالات ومؤسسات الاتحاد الأفريقي.
- (ث) يتم تقديم توضيح حول كيفية مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين - بما في ذلك مستخدمي أجهزة وآليات الاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية - في عملية الإصلاح وتقديم تعليقات حول مقترحات الإصلاح. على سبيل المثال، يمكن تقديم استبيان أو الاتصال بجهات يمكن من خلالها إرسال اسهامات إلى الوحدة المعنية بالإصلاح و/أو إلى الخبراء الاستشاريين.
- (ج) السماح بوقت معقول لإجراء هذه المشاورات الأوسع نطاقاً مع أصحاب المصلحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي إتاحة الوثائق التي تتضمن مقترحات الإصلاح للجمهور. وسيضمن ذلك إتاحة الفرصة للمواطنين الأفارقة ومستخدمي أجهزة الاتحاد الأفريقي، التي تخضع ولاياتها وهيكلها للمراجعة، للمشاركة في تعزيز الاتحاد.
15. يُمكن القول إنه بمجرد استشارة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فقد تم دمج منظور منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى الدور الاستشاري الوحيد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومعايير عضويته المُقيّدة.
16. من أجل التركيز حقاً على المواطنين في الاتحاد، يجب أن تتوسع جهود الإصلاح لتشمل هذه الأصوات المتنوعة بشكل شامل.
17. سُمِّكَن هذه التوصيات الدول الأعضاء والمواطنين الأفارقة الذين تُمثلهم من المشاركة بشكل هادف في الإصلاحات، والمشاركة بشكل حاسم في الآثار المالية والموضوعية والإجرائية والمؤسسية للإصلاح والعمل معاً لضمان أن تكون نتائج الإصلاح قادرة على تعزيز تطلعات أجنحة 2063.

4. التوصيات الموضوعية لعملية الإصلاح – التركيز على نظام حقوق الإنسان في أفريقيا

(1) ينبغي أن تؤدي عملية الإصلاح إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب بدلاً من تقليص الحماية

يتضمن إصلاح المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان على إمكانات هائلة لتحقيق نتائج إيجابية وسلبية. وتتمثل أحد الهواجس الرئيسية في خطر إمكانية استخدام عملية الإصلاح لتقويض الإطار المعياري القوي داخل المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان ألا تحافظ عملية الإصلاح على الحماية التي توفرها المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان فحسب، بل تعززها أيضاً؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تراعي عملية الإصلاح ما يلي:

(أ) **حقوق الإنسان كمعيار عالمي:** تقوم حقوق الإنسان على قابلية التطبيق العالمي. وهذه الحقوق أصيلة لجميع البشر، بغض النظر عن العرق أو نوع الجنس أو الجنسية أو العرقية أو اللغة أو الدين أو أي وضع آخر. وينبغي أن يدعم الإصلاح هذه الطابع العالمي للحقوق، وأن يضمن عدم التمييز ضد أي مجموعة.

(ب) **التحقيق التدريجي للحقوق:** قطعت المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان خطوات كبيرة في الاعتراف بالحقوق المختلفة وحمايتها. ومن شأن تقليص هذه الحقوق باسم الإصلاح أن يكون بمثابة خطوة تراجعية. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تهدف الإصلاحات إلى التحقيق التدريجي للحقوق، ومواصلة توسيع نطاق الحماية وتعزيزه.

(ت) **الشمولية والتنوع:** تكمن قوة أفريقيا في تنوعها. وينبغي أن تعكس منظومة حقوق الإنسان بعد إصلاحها هذا التنوع، وأن تحترم وتحمي حقوق جميع الأفراد، بمن فيهم أفراد المجتمعات التي تعاني من التهميش. وهذه الشمولية ضرورية لتعزيز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية.

(ث) **الالتزامات والسمعة الدولية:** العديد من الدول الأفريقية موقعة على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ويُمكن أن يضر التراجع عن التزامات حقوق الإنسان من خلال عملية الإصلاح بمكانة أفريقيا في المجتمع العالمي. ويتعين على الاتحاد الأفريقي مواصلة إصلاحاته مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

(ج) **التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** هناك صلة قوية بين حماية حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويعمل النظام الذي يحمي حقوق الإنسان بقوة على تشجيع الاستثمار، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز التنمية. وبالتالي، يمكن أن يكون للإصلاحات التي تضعف حماية حقوق الإنسان آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

(ح) **الإرث والأجيال القادمة:** ستشكل القرارات التي تُتخذ اليوم الإرث الذي يُترك للأجيال القادمة. ويجب أن تعزز عملية الإصلاح إطار حقوق الإنسان لا أن تقلصه، وأن تكفل إقامة مجتمع عادل ومنصف للأفارقة في المستقبل.

(2) تعزيز قدرة ومصداقية المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان (الموارد والكفاءة)

توجد ثمة حاجة إلى زيادة الموارد المخصصة للهيئات الأفريقية لحقوق الإنسان. فبسبب عدم كفاية التمويل، تُعاني آليات حقوق الإنسان من عدم القدرة على إجراء تحقيقات شاملة، ونقص في الموظفين المهرة، والافتقار إلى الهياكل الأساسية المناسبة، بما في ذلك التكنولوجيا، وكلها تعوق إدارة القضايا على نحو فعال، وتحقيق العدالة، وتعزيز حقوق الإنسان. وينبغي أن تستحدث عملية الإصلاح أساليب مبتكرة لتأمين التمويل الكافي بما يتجاوز مخصصات الميزانية العادية، بما في ذلك استكشاف فرص المساهمات الطوعية.

تعتمد مصداقية ونزاهة المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان على كفاءة ونوعية ثلاثة وثلاثين (33) من المكلفين بولايات، بمن فيهم القضاة والمفوضون والخبراء المسؤولون عن دعم معايير حقوق الإنسان. وعلى الرغم من المؤهلات القانونية المحددة في الموائيق ذات الصلة، ففي كثير من الأحيان تؤثر التأثيرات السياسية على عملية الاختيار، مما يؤدي إلى نقص الموظفين المؤهلين. ولهذا يجب أن تُركز جهود الإصلاح على وضع إجراءات شفافة وقوية لترشيح هؤلاء المسؤولين والتحقق منهم وانتخابهم لضمان كفاءتهم العالية ونزاهتهم الأخلاقية.

(3) توسيع نطاق وصول المواطنين الأفارقة ومنظمات المجتمع المدني إلى آليات المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان (الوضع الدائم)

يمثل الشرط الوارد في المادة 34 (6) من بروتوكول المحكمة بشأن حصول منظمات المجتمع المدني على إعلان مُنفصل من دولها بعد قيامها بالمصادقة على البروتوكول للوصول إلى المحكمة الأفريقية تحدياً كبيراً. لأنه يحد من قدرة الأفارقة على التماس العدالة ومساءلة الحكومات. ويُعيق هذا التحدي فعالية المحكمة الأفريقية في حماية حقوق الإنسان والحفاظ على سيادة القانون، حيث تواجه إمكانية وصول محدودة إليها بسبب الحواجز السياسية والبيروقراطية. ولمعالجة هذه القضايا، يقترح تعديل البروتوكول لإزالة الحاجة إلى إعلان منفصل، وتبسيط الإجراءات لأصحاب الحقوق الفردية ومنظمات المجتمع المدني لتقديم القضايا وتمكينهم من الاستفادة الفعالة من المحكمة، وتعزيز العدالة والمساءلة وحقوق الإنسان في جميع أنحاء القارة.

كما أن الوصول إلى المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان يواجه مشاكل بسبب التفسيرات المُربكة وغير المُتسقة للقواعد والمعايير الحالية، مما يجعل من الصعب على الناس فهم المنظومة واستخدامها بشكل فعال. فعلى سبيل المثال، هناك قضايا تحيط بمشاركة منظمات المجتمع المدني في العملية المتعلقة بإبداء الفتوى/الرأي الاستشاري للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ووفقاً للمادة 4 (1) من البروتوكول المُنتهى للمحكمة، يحق لمنظمة أفريقية معترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي طلب فتوى/رأي استشاري من المحكمة. ومع ذلك، فإن تفسير المحكمة لبند «الاعتراف» لا يشمل اعتراف من قبل أجهزة الاتحاد الأفريقي (مثل صفة المراقب أمام اللجنة الأفريقية)، وهو تفسير تعسفي وغامض لأن المحكمة فشلت في تقديم إرشادات واضحة وملموسة حول كيفية الحصول على هذا الاعتراف. وهذا النقص في التعريف الواضح يُربك منظمات المجتمع المدني بشأن أهليتها للمشاركة في المحكمة، مما يؤثر على قدرتها على المساهمة بفعالية في الدفاع عن حقوق الإنسان.

كما أن التفسير التقييدي من قبل المحكمة يُمكن أن لا يُشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في النظام، مما يحد من نطاق خطاب حقوق الإنسان وحمايتها. ولمواجهة هذه التحديات، ينبغي لعملية الإصلاح أن تعمل على:

- أ) توضيح تعريف «الاعتراف» في البروتوكول، وتحديد معايير أو حالات محددة، مثل صفة المراقب، التي تؤهل منظمات المجتمع المدني للمشاركة في المحكمة.
- ب) تعزيز الشفافية حول معايير وعمليات الحصول على الاعتراف والحقوق المترتبة عليه، وضمان أن تكون منظمات المجتمع المدني على دراية جيدة ويُمكنها المشاركة بنشاط في المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان.
- ت) وضع سياسات أكثر شمولاً واتساقاً تسمح لمجموعة أوسع من منظمات المجتمع المدني من الحصول على الآراء الاستشارية والمساهمة في حوار حقوق الإنسان في أفريقيا.
- ث) تبسيط إجراءات الوصول: التوصية بتبسيط العمليات القانونية والمبادئ التوجيهية للوصول إلى آليات حقوق الإنسان. وينبغي استخدام لغة واضحة وغير فنية، وكما ينبغي ترجمة هذه المبادئ التوجيهية إلى لغات محلية متعددة لضمان فهمها على نطاق أوسع.

4) تعزيز الامتثال وتنفيذ وإنفاذ معايير وقرارات وتوصيات المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان.

يواجه الاتحاد الأفريقي صعوبات في تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن هيئاته المعنية بحقوق الإنسان، مما يُضعف بشكل كبير منظومة حقوق الإنسان في أفريقيا. وينبع هذا التحدي من عدم امتثال الدول الأعضاء، وهو ما يُعزى غالباً إلى محدودية الإرادة السياسية أو الموارد، وترددها في قبول القرارات التي تعتبرها تهديداً لسيادتها أو مصالحها الوطنية. ويؤثر هذا التحدي على شرعية ومصداقية المنظومة الأفريقية. ويُمكن أن يُخيب التنفيذ غير الفعّال للقرارات آمال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، مما قد يُعزز ثقافة الإفلات من العقاب ويثير تساؤلات حول سلطة مؤسسات حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأفريقي. ولمعالجة هذه الأزمة، فإن هناك ثمة حاجة إلى جهود مُنسقة لتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي على الإنفاذ، وزيادة الالتزام السياسي، وبناء القدرات داخل الدول الأعضاء لتنفيذ القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان على نحو فعّال. ولكي يعزز الاتحاد الأفريقي قدرته على تنفيذ وإنفاذ المعايير والقرارات والتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان، يقترح ما يلي:

- أ) يُمكن إنشاء آلية للامتثال والمتابعة ضمن صلاحيات مؤتمر القمة وترتبط مباشرة بالمادة 23 من النظام الأساسي. ويُمكن تكليف هذه الوحدة داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي بمراقبة تنفيذ القرارات والتوصيات، وإصدار تقارير منتظمة عن امتثال الدول الأعضاء، وتقديم المساعدة الفنية لضمان تنفيذها.
- ب) ينبغي إنشاء لجنة وزارية مشتركة داخل المجلس التنفيذي تناط بها ولاية ضمان المتابعة والتنفيذ الفعّالين لتوصيات وقرارات المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان. وينبغي أن يُطلب من هذه اللجنة تقديم تقارير منتظمة إلى مؤتمر القمة وأن توصي بإجراءات لكي ينظر فيها مؤتمر القمة لضمان الالتزام بقرارات وتوصيات آليات المنظومة.

(5) تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات الاتحاد الأفريقي من خلال تعزيز الشفافية والشمولية وإمكانية الوصول والمشاركة.

واجه الاتحاد الأفريقي انتقادات متزايدة لتقييده مشاركة منظمات المجتمع المدني والمواطنين على الرغم من تأكيد قانونه التأسيسي على التكامل الذي يُركز على المواطن. ويظهر هذا النمط من خلال القرارات والتفسيرات المختلفة التي تتخذها أجهزة السياسات وهيئات المعاهدات التابعة للاتحاد الأفريقي، والتي تعيق مجتمعة المشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني ووصولها إلى إطار الاتحاد الأفريقي.

(أ) **قرارات أجهزة صنع السياسات:** تفرض العديد من قرارات أجهزة السياسة في الاتحاد الأفريقي قيوداً صارمة على أي من منظمات المجتمع المدني التي ينبغي أو لا ينبغي السماح لها بالمشاركة في عملية حقوق الإنسان في الاتحاد الأفريقي. ويحد فرض معايير صارمة أو عقبات إجرائية من نطاق مساهمة منظمات المجتمع المدني على نحو فعال في أجندة الاتحاد الأفريقي.

(ب) **معايير العضوية التقييدية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:** لقد تمت إعاقة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يهدف إلى أن يكون منبراً لمشاركة المجتمع المدني، بسبب معايير العضوية التقييدية. حيث تمنع هذه القيود منظمات المجتمع المدني المتنوعة من المساهمة بوجهات نظرها وخبراتها.

(ت) **تفسير المادة 59 (3) من ميثاق بانجول:** إن تفسير اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لهذه المادة على أنه يعني السرية الكاملة لإجراءات الشكاوى أمام اللجنة يؤدي فعلياً إلى تعميم العمليات، مما يحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على الوصول إلى آليات مهمة لحماية ومناصرة حقوق الإنسان ضمن منظومة الاتحاد الأفريقي. ونتيجة للتفسير التقييدي للمادة 59، تظل البلاغات المتعلقة المعروضة على اللجنة الأفريقية سرية. مما يحول دون التدخل المحتمل من جانب أصدقاء المحكمة الذين يُمكنهم تقديم الخبرة اللازمة لتوجيه اللجنة في تطوير اجتهاداتها القضائية. وتُساهم السرية أيضاً في إخفاء الآليات الأفريقية لحقوق الإنسان على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

ينطوي هذا النمط على إشكالية لأنه يتناقض مع المبادئ الأساسية للاتحاد الأفريقي بشأن نظام الحكم الذي يُركز على المواطن ويقوّض فعالية منظومة حقوق الإنسان الخاصة به. فالمجتمع المدني يضطلع بدور مهم في تمثيل المصالح المتنوعة، وتوفير الضوابط والتوازنات، وضمان أن سياسات الاتحاد الأفريقي وإجراءاته تركز على واقع مواطنيه.

تم اقتراح العديد من التوصيات الرئيسية لمعالجة نمط تقييد منظمات المجتمع المدني في الاتحاد الأفريقي.

(أ) ينبغي على أجهزة صنع السياسات في الاتحاد الأفريقي تسهيل مشاركة منظمات المجتمع المدني من خلال تبسيط عمليات تقديم الطلبات والمعايير الشاملة للحصول على صفة مراقب.

(ب) ينبغي إجراء إصلاحات في معايير العضوية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسماح لمجموعة أوسع من منظمات المجتمع المدني بالمشاركة، وضمان التمثيل المتنوع.

(ت) تتطلب المادة ٥٩ من ميثاق بانجول تفسير هادف وتدرجي لتعزيز شفافية ومصداقية آلية الشكاوى وتسهيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات حقوق الإنسان.

(ث) ينبغي على الاتحاد الأفريقي تنفيذ تدابير تتعلق بالشفافية والمساءلة لتمكين منظمات المجتمع المدني من مراقبة وتقييم تنفيذ السياسات بشكل فعال، وضمان توافق إجراءات المنظمة مع مبادئها وأهدافها الأساسية.



**African Union
Reforms Engagements**

